تم إجلاء جميع الجنسيات باستثنائهم والقنصل اليمني حظر أرقامهم .. مأساة إنسانية يعيشها العالقون اليمنيون في غزة

غادرت جنسيات عربية وغير عربية من قطاع غزة وبقي «ابو يمن» يتجرع لعنة الجنسية التي يحملها

- كل السفارات الأجنبية اهتمت بكل فرد يحمل جنسية البلد لكن نحن للأسف لا أحد مهتم بنا

- انعدام تام لأساسيات الحياة ، لا خيام ولا حمامات ولا ملابس ولا أكل ولا شرب

الأمناء / تقرير : عبدالرحمن أنيس:

«أخي عبدالرحمن نحن الوحيدون العالقون هنا» .. رسالة وصلتني من رقم خارجي ، ليتضح أنه يعود لمواطن يمني عالق في مدينة غزة .

كل الجنسيات من مختلف الدول غادرت القطاع المدمر ، إلا من ابتلوا بحمل الجنسية اليمنية ، اكتفت سفارتهم في القاهرة بإصدار بيان صحفي قبل أشهر قالت فيه إنها تتابع إجراءات إخراجهم ، ثم قام موظفوها بحظر أرقام العالقين بعد ان تعذر إجلاؤهم ، وفقاً لإفادة العالقين.

وبقي « أبو يمن » :

في بداية الحرب تواصل العالقون وعددهم يتجاوز المائة شخص ، 90% منهم نساء وأطفال ، مع السفارة اليمنية في القاهرة ، وسجلوا اسماءهم ، ظلت السفارة ترد عليهم كلما تواصلوا معها بأنهم قد أعطوا الأسماء للوسطاء العرب الذين لهم تواصل مع الكيان، ولكن لم يستلموا بعد رداً منهم ، لأنه لابد من موافقة الكيان الإسرائيلي على خروجهم.

غادرت جنسيات عربية وغير عربية من القطاع ، وبقي «ابو يمن» يتجرع لعنة الجنسية التي يحملها.

القنصل حظرني :

يقول علي خالد وهو يمني من مواليد اليمن وأمه يمنية : «كنت على تواصل مع القنصل في القاهرة وحين طال الوقت ولم يتم إخراجنا ، وقام بحظر رقمي».

عاش علي حياته كلها في اليمن ، أبوه فلسطيني هاجر من غزة في الثمانينات وبقي خارج فلسطين، فلم يتم إعطاؤه الجنسية الفلسطينية ، ظل علي وعائلته في اليمن التي ولد فيها وحمل جنسيتها إلى العام 2014 حين قررت عائلته الذهاب إلى غزة أرض والده والعيش فيها هرباً من شبح الحرب اليمنية الذي لاح في الأفق حينها.

إهمال دبلوماسي يمني :

كان العالقون اليمنيون يتجمعون قبل 10 أشهر في مدينة رفح على أمل الخروج مثل بقية الرعايا العرب الأجانب ، وبقيوا في الانتظار إلى ان اقتحمت إسرائيل المدينة بريا ، وتفرقوا.

« كل السفارات الأجنبية اهتمت بكل فرد يحمل جنسية البلد ، لكن نحن للأسف لا أحد مهتم بنا « ، ويضيف علي « عائلة الأسطل وهي عائلة يمنية عالقة حالياً في غزة ، وقد كانت تعيش حياة كريمة في غزة قبل الحرب ، ولديهم منزل كبير وسيارة وعمل ، وكانوا يشتغلون في مجال الزراعة ، وجاءت الحرب فلم يبق لهم أو لغيرهم شيء .

أيام مرعبة :

نزح العالقون اليمنيون عدة مرات من منطقة إلى منطقة وسط انعدام تام لأساسيات الحياة ، لا خيام ولا حمامات ولا ملابس ولا أكل ولا شرب ، كل سبل الحياة معدومة.

هناك أكل وشرب محدود متوفر لكنه غالي جداً ، كيس الحفاظات الخاص بالأطفال والذي كان يباع بـ 4 دولار قبل الحرب أصبح سعره الآن بـ « 100 « دولار ، أما كيلو الطماطم فسعره أن وجد يصل إلى 20 دولارا .

أما الرعاية الصحية فحدث ولا حرج ، لا أدوية متوفرة ، ولو وجدوا مستشفى ميداني يعطوهم مهدئات ويقولون لهم إن الأولوية لحالات الجرحى والمبتورين في ظل الإمكانيات المحدودة.

أيام مرعبة يعيشها العالقون اليمنيون في غزة ، شاهدوا جثثا تأكلها الكلاب والقطط دون ان يدفنهم أحد.

حال أسرة علي خالد كحال العشرات من العائلات اليمنية في غزة التي تنام ولا تعرف أن كانت ستصحى حية أم لا !!

يذكر أن ثلاثة عائلات يمنية فنيت عن بكرة أبيها في غزة ؛ وتحديداً في جباليا وبيت لاهيا.

إلى الخارجية اليمنية :

أملنا كبير في وزير الخارجية د. شائع محسن الزنداني في التحرك ومتابعة قضية العالقين اليمنيين في غزة ، والتنسيق مع سفارات مصر والإمارات والأردن وقطر لإجلائهم .

سنبقى متابعين لهذه القضية ، وأن تحفظنا هذه المرة على اسم الدبلوماسي الذي حظر أرقام العالقين ، فسنذكر اسمه للملأ ان تعرضوا لأي عرقلة أو إجراءات انتقامية جراء شكواهم لنا ، وأساسا لن يفكر في الانتقام من عالق مستضعف هو وأطفاله إلا من مسخت آدميته وتوحشت بشريته ، وهو ما لا نتوقعه في أي دبلوماسي يمني مهما بلغ به التقصير في مهامه.

غضب وتهديد بالإضراب لتأخر الرواتب

الأمناء / خاص :

لا تزال الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً عاجزة عن صرف راتب شهر أكتوبر/ تشرين الأول لموظفي القطاع العام في الجهاز الإداري للدولة في مناطق سيطرتها، على الرغم من مشارفة شهر نوفمبر/ تشرين الثاني على الانتهاء، وهو ما أثار حالة من الغضب والاستياء لدى الموظفين.

ويأتي تعثر الحكومة عن صرف الرواتب في ظل حالة عجز بالإيرادات يعانيه البنك المركزي اليمني بعدن، حيث تقوم وزارة المالية باحتجاز التعزيزات المالية الخاصة برواتب الموظفين الحكوميين بحجة انعدام السيولة.

في السياق، هددت عدد من النقابات بالإضراب الشامل نتيجة عدم صرف رواتب شهر أكتوبر في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، وتدهور سعر الصرف، وارتفاع الأسعار.

وكان الاتحاد العام والنقابات المهنية بمحافظة تعز قد عقد منتصف الشهر الجاري لقاءات تشاورية موسعة ضمت 32 نقابة، حيث وقف المشاركون على الانهيار المرعب للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، والذي يهدد حياة السواد الأعظم من أبناء الشعب اليمني، داعين القيادة السياسية إلى إصدار كادر وظيفي جديد لكلّ موظفي الدولة والقطاع الخاص لا يقل فيه الراتب عما يوازي 300 دولار، مع انتظام صرف الرواتب بشكل منتظم آخر كل شهر.

ودعا المعلمون في محافظة شبوة جنوب البلاد إلى الإضراب الشامل عن العمل في مدارس المحافظة، لتنفيذ مطالبهم المتمثلة في صرف الرواتب شهرياً بانتظام، وصرف العلاوات أسوة بباقي المعلمين في محافظات حكومة عدن.

بدوره ملتقى الموظفين النازحين في عدن، توعد الحكومة الشرعية بالتصعيد واللجوء إلى القضاء لانتزاع حقوق الموظفين، وفي مقدمتها المرتبات الموقوفة.

وكان الملتقى قد نفذ وقفات احتجاجية في عدن للمطالبة بصرف المرتبات والحقوق الأخرى وفي مقدمتها الزيادة المحددة بـ 30% التي أضيفت إلى جميع موظفي الدولة باستثناء النازحين منهم.

وكانت الحكومة اليمنية قد أصدرت تعميماً منتصف سبتمبر/ أيلول الماضي أمهلت بموجبه المزدوجين وظيفياً مهلة شهر لتقديم استقالتهم من إحدى الوظيفتين قبل اتخاذ أي إجراءات عقابية، في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة للإصلاح المالي والإداري.

ووزعت لجنة حكومية تضم ممثلين عن وزارتي الخدمة المدنية والمالية تعميماً على جميع الوحدات الإدارية طلبت فيه من جميع الموظفين أو المتعاقدين الذين يشغلون أكثر من وظيفة أو يحصلون على مرتب من أكثر من جهة سرعة التوجه إلى مقر الخدمة المدنية لتقديم استقالتهم من إحدى الوظائف لتجنب أي إجراءات عقابية.

وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الحكومة المعترف بها دولياً أصدر وزير المالية سالم صالح بن بريك في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري تعميماً إلى الوزراء والمحافظين والجهات والمؤسسات الحكومية بعدم الدخول في أي التزامات مالية جديدة إلا بعد موافقة الوزارة.

التعميم الصادر إلى كلّ الجهات المشمولة بالموازنة العامة للدولة والموازنات الملحقة والمستقلة، شدد على الالتزام بالإجراءات القانونية، وعدم الدخول في أي التزامات جديدة، أو البدء بإجراءات عملية الشراء إلا بعد أخذ الموافقة من وزارة المالية.

مالك الظرافي، باحث اقتصادي، قال لـ«العربي الجديد» إن «الحكومة يمكن أن تدفع رواتب الموظفين التابعين لها من الإيرادات، لكن المشكلة أن معظم الجهات الحكومية لا تقوم بالتوريد إلى البنك المركزي في عدن، وتقوم هذه الجهات بالتوريد إلى حسابات بنكية في الخارج، كما أن الحكومة تمارس عملها بدون موازنة عامة ما يسمح لها بممارسة الفساد بدون رقابة، وهذا يستوجب على الشعب الخروج للشارع للتظاهر ضد هذه الحكومة». ويبلغ عدد الموظفين الحكوميين في اليمن 1.3 مليون موظف، بحسب بيانات رسمية.